IUGJEPS
Vol 28, No 1, 2020, pp 301 -315

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2018-09-10)، تاريخ قبول النشر (2018-10-29)

العلاقة بين النحـو العربـي والمـنطق دراسة وصفية تطبيقية

اسم الباحث: صلاح عبد الكريم المبروك عمر * 1

1 اسم الجامعة والبلد: قسم اللغة العربية، كلية الآداب / الجامعة الأردنية

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Aaaa@hotmail.com

الملخص

العلاقة بين النحو العربي والمنطق، دراسة وصفية تطبيقية تتناول هذه الدراسة أثر المنطق في النحو العربي، وما العلاقة بينهما؟ وأشهر مواقف النحاة والمناطقة من هذه العلاقة، من حيث التأييد والمعارضة والتوسط بينهما، والرد على شبهة أن النحو العربي نشأ بفضل المنطق، وتناولت هذه الدراسة قضية الألفاظ والمعاني بين النحو والمنطق.

وقد أردفت هذه الدراسة بدراسة تطبيقية على حاشية القونوي على البيضاوي؛ لأنه كتاب جامع لعلوم اللغة ومنها النحو، ومؤلفه أحد الذين جمعوا بين المنطق والنحو، فتحاول الدراسة بيان كيفية توظيف المنطق في المسائل النحوية، وما موقف المؤلف من ذلك؟ متبعا المنهج الوصفي التطبيقي.

كلمات مفتاحية: النحو، المنطق، الفلسفة، القونوي.

The Relationship Between The Arabic Syntax and the Logic

(A Decriptive Applied Study)

This study has addressed the effect of the logic in the Arabic Syntax, and the Type of the relationship between them, and the most famous stances of the grammarians and those who specialized in the logic from the relationship, regarding the support or the opposition, and the mediation between them, and the reply on the suspicion that the Arabic syntax has evolved by virtue of the logic.

This study has also addressed the issue the meanings and the pronunciations between the syntax and the logic.

The study included an applied study about (Hashiat Alqonawi) book on Al-baidawi, because it is a book containing the language sciences, including the syntax, and its author is one of those who grouped between the logic and the syntax.

So this study attempts to show how to employ the logic in the syntax issues, and what is the position of the author from that.

Keywords: Syntax, Logic, Philosophy, Al-qonawi.

المقدمة

تتداخل العلوم ببعضها البعض، وتستفيد مما يوفره كل علم لآخر بحسب الحاجة والضرورة، وعلوم اللغة العربية أكبر دليل على ذلك، فلم ينشأ النحو منفصلا عن الأدب أو الصرف أو البلاغة بادئ الأمر، بل كان يطلق على العالم لقب اللغوي؛ لإمساكه بخيط أو أكثر من خيوط هذه العلوم، ويتفاوت التمكن من هذه الأنواع جميعِها من عالم لآخر. ومع توسع هذه العلوم وتشعب مسائلها واتضاح الخطوط الفاصلة بينها، ورسم الحدود المحيطة بها ظهر النحوي والأديب والبلاغي والمعجمي كل منهم له تميز في فنه، ولكن تبقى خطوط التواصل بين هذه الفنون ولا تنقطع، فلو نظرنا في أي معجم من المعاجم لوجدناه مليئا بمقولات الأدباء من شعر ونثر، ولوجدناه يفسر بعض القضايا النحوية والصرفية.

وبالنظر – في نطاق أوسع – خارج إطار علوم اللغة نجد كتب التفسير وشروحها وكتب الفقه وأصوله مليئة بالقضايا اللغوية، بل إن بعض المفسرين اختاروا المنهج اللغوي للتفسير.

وأحاول في هذا العمل أن أتبين العلاقة بين علمين من العلوم الإنسانية، هما: النحو العربي، والمنطق الأرسطي؛ لأننا نجد عبارات المناطقة متناثرة داخل كتب النحو، ونجد تشابها في بعض القضايا بين العِلمين كأقسام الاسم مثلا، وغير ذلك، وقد جرت بين العلماء مناظرات في أفضلية أحدهما على الآخر، حتى قال بعضهم إن النحو العربي ابتدأ متكئا على المنطق، مستمدا قواعده وأصوله منه، وفي هذا البحث أحاول النظر في هذا القول، هل هو صحيح؟ وما مدى تأثير كل علم في الآخر؟ وما الدليل على ذلك؟.

لذا جاءت هذه الدراسة في جانبين: جانب نظري: أتناول فيه أقوال الفريقين وأدلتهم ومناقشتها.

وجانب عملي: أقوم فيه بالتطبيق على حاشية الإمام القونوي تـــــ (1195ه) على تفسير البيضاوي، وقد وقع الاختيار على هذا الكتاب دون غيره؛ لأنه كتاب جامع لكثير من مسائل المنطق والنحو وسائر علوم اللغة، وهو كتاب متأخر، جمع فيه مؤلفه سائر فنون اللغة، وهو شرح لتفسير لغوي حوى الكثير من آراء علماء اللغة، فهو موسوعة لغوية شاملة.

وهناك بعض الدراسات السابقة كدراسة عبد القادر المهيري الموسومة بالعلاقة بين النحو العربي والمنطق واللغة، ولكنها دراسة قديمة نسبيا إضافة إلى أنها لا تحتوي جانبا عمليا، ولم تتناول قضية اللفظ والمعنى، ومثلها دراسة د سامي الماضي الموسومة بـــ: النحو العربي والرأي الآخر، وقام المستشرق جيرهارد أندرس بعمل بحث سماه: المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي، وكان بحثه مقتصرا على أثر المنطق في النحو، ودراسة ثالثة للدكتور الحسن الهلالي بعنوان: الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق، وهي مختصرة جدا اقتصرت على بيان حدود التقاطع بين النحو والمنطق، إضافة إلى أن جل المؤلفات التي تناولت تاريخ النحو تطرقت إلى هذا الموضوع.

وقداخترت المنهج الوصفي التحليلي مع التطبيق العملي ليكون المنهج المتبع في هذه الدراسة لأنه الأنسب، ولأني لم أجد من قام بدراسة عملية تبين كيفية استعمال المنطق ومصطلحاته في النحو العربي.

وقمت بتقسيم البحث إلى أربعة مباحث: الأول: تناولت فيه التداخل والتأثر بين النحو والمنطق.

المبحث الثاني: العلاقة بين النحو والنطق.

المبحث الثالث: قضية اللفظ والمعنى.

المبحث الرابع: جاء مبحثا تطبيقيا لتأثير المنطق في النحو، ومدى استعمال أساليب المناطقة ومصطلحاتهم في القضايا النحوية، وموقف الإمام القونوي من ذلك من خلال شرحه لتفسير البيضاوي؛ في محاولة للولوج إلى فكره اللغوي.

المبحث الأول: التداخل والتأثر بين النحو والمنطق:

مما لا شك فيه أن المنطق الأرسطي كان قد تأسس وأصبح علما قائما بذاته قبل النحو العربي بزمن طويل، وعلماء المنطق الأوائل لم يكونوا من العرب، وبعد أن قامت الحضارة الإسلامية تُرجمت الكثير من كتب اليونان والفرس والهند وغيرهم إلى العربية، مما أتاح لعلماء اللغة العربية الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الثقافات والعلوم، وبالتالي استفادوا منها في تطوير ما أنتجه العرب أنفسهم، والمنطق علم يهتم برسم الحدود، وضبط المفاهيم والمصطلحات، وإثبات الحجة بالدليل والبرهان، وعلم النحو علم دقيق يحتاج إلى الدليل والبرهان، سواء كان دليلا نقليا أو عقليا، ولذا فقد رأى أبو حيان التوحيدي (تـــ 400ه) أن معالجة الكثير من المسائل في اللغة لا يتم بمنأى عن المنطق، والعكس صحيح، فهناك نوع من التآخي بينهما، قال نقلا عن السجستاني[1] (تـــــ380هـــ): " البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويا، والنحوي منطقيا، خاصة والنحو واللغة العربية والمنطق مترجم بها، ومفهوم عنها"[2]، والكلام عن هذا التداخل ليس حديثا، بل نشأ نقاش علمي مشهود بين مشاهير العلمين، كمناظرة أبي بشر متى بن يونس (تـــــــ 328 ه) مع أبي علي السيرافي (تـــــ368 ه)، وما ألفه يحيى بن عدي (تـــــــ 346 ه) في تبيين الفصل بين الصناعتين، وما اشتهر من آراء الفارابي (تـــ339ه) عند حديثه عن العلاقة بين المنطق والنحو، وغير ذلك من العلماء.

ولكن قبل النظر فيما قاله العلماء في العلاقة بين العلمين لابد من الإجابة عن سؤال يُفرض على الدارس في هذه القضية: ألا وهو: هل اعتمد النحو في نشأته على المنطق[3]، والفلسفة اليونانية؟ للإجابة عن هذا السؤال يتوجب علينا النظر في نشأة النحو العربي ودوافعه، والمؤلَّفات الأولى فيه[4]، ومن المسلم به أن نشأة النحو كانت طبيعية ككل العلوم الأخرى، خضعت لقانون النشوء والارتقاء، ويرى الدكتور: عبد القادر المهيري أنه وإن وجد المنطق سبيلا إلى النحو بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته، وإنما كان ذلك ابتداء من أواخر القرن الثالث للهجرة[5]، وبداية القرن الرابع، لأن النحو في ذلك الوقت صار ميدانا لنقاشات لا حد لها، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس العقل لا على أساس ما تقتضيه اللغة وطبيعتها فقط، ومن تمعن في طرائق الاحتجاج في تلك الفترة الزمنية، واطلع على كتب الأصول أيقن أنها مكسوة بطابع منطقي[6]، ولعل هذا هو أحد أهم الأسباب التي جعلت الكثير من الدارسين يقتنعون بأن النحو العربي متأثر بالفلسفة اليونانية عامة والمنطق الأرسطي بشكل خاص، وقد يكون الصواب في جانبهم إذا كان الحديث عن هذه الفترة الزمنية، أما إن كان المراد بتأثير المنطق في النحو العربي منذ نشأته فهذا محتاج إلى أدلة تثبت ذلك.

---

(1) تنظر ترجمته في: ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: د نزار رضا، دار مكتبة الحياة بيروت، د ط، د ت، 427.

وقد عرّف النحو تعريفا يقوم على مصطلحات المناطقة وأسسهم قال: إنه نظر في كلام العرب يعود بتحصيل ما تألفه وتعتاده، أو تفرقه وتعلل منه، أو تفرقه وتخليه، أو تأباه وتذهب عنه، وتستغني بغيره،

(2) التوحيدي، أبو حيان، علي بن محمد بن العباس، المقابسات، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، ط2، 1992، 177.

(3) من اللافت هنا أني لم أجد – حسب ما اطلعت عليه من مصادر– أيَّ نقاش أو خلاف بين القدامي من علماء النحو أو المنطق في هذا الموضوع، حتى عند المفاضلة بين العلمين لم يتطرقوا إلى أنه لولا المنطق اليوناني لما ظهر النحو العربي!، وهذا التساؤل " الشبهة" أول من نادى به هم المستشرقون أمثال: ماركس وقويدي. وسيأتي الحديث عن شبهاتهم والرد عليها.

(4) والتفصيل في النشأة والدوافع ليس مجال هذا البحث، ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، طبعة عالم الكتب بيروت، تحقيق: محمد النجار، 2: 8–10، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، طبعة دار المعارف، 11– 17.

(5) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع10، 1973م، 28، 29.

(6) المصدر السابق: 29.

وبما أنه لا توجد وثيقة علمية تثبت أن النحو العربي قد بُني صرحه واكتمل في كنف الفلسفة اليونانية فأهم الأدلة التي احتج بها القائلون[1] بذلك هي الآتي:

- الكمّ الهائل من الآراء والنظريات والمسميات المنطقية المستعملة في النحو العربي، والتشابه الكبير في بعض التقسيمات والفرضيات بين ما ورد في النحو العربي والمؤلفات اليونانية، كتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف عند سيبويه شبيه تمام الشبه لتقسيم أرسطو للكلام، ومفهوم الحال والظرف موافق لما في النحو اليوناني، وكذلك التمييز بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال مأخوذ عن منطق أرسطو كذلك[2]، يقول أمين الخولي: " إن الناظر في ماضي هذا النحو العربي ..... يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية[3] المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها"[4].
- النحو الإغريقي لم تتبلور فيه النظرية النحوية، ولم تستقر مصطلحاته وقوانينه إلا بعد قرون من العمل الشاقّ، فكيف يمكن لعلماء العرب أن يهتدوا إلى وضع نظريتهم النحوية بهذا الإحكام في هذا الوقت المحدود دون أن تكون لهم روافد وموروثات من علوم الأمم السابقة؟ والمراد هنا هو الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط نظرياتهم النحوية.

وقد قام غير واحد من الباحثين بالرد على هذه الأقوال وعدم التسليم بها؛ نظرا لأن العرب أثبتوا نهضتهم العلمية بمؤلفاتهم التي لا تزال – إلى يومنا هذا – شاهدة على عقلية خصبة متفتحة، ابتداء من جمع المصحف، ونقْطه نقط الإعراب ثم نقط الإعجام، وصولا إلى وضع أسس الأصول الفقهية، وكذلك فطنة العرب إلى أنهم محتاجون لوضع المعاجم اللغوية التي كان أبرزها كتاب العين الذي كان فريدا في تبويبه، غزيرا من حيث المادة التي حواها، وقد كان تأليفه في القرن الثاني للهجرة، إضافة إلى جمع الحديث الشريف وتبويبه، ولم تكن علوم اللغة بمنأى عن هذا الخضم الزاخر بالفنون والعلوم، إضافة إلى أن العرب ضبطوا بحور الشعر وقواعد علم العَروض بزحافاته وعلله في هذه الفترة الزمنية تزامنا مع العلوم الأخرى.

أما الحجج التي ذكروها للاستدلال على فضل الفلسفة اليونانية والمنطق على النحو العربي فيمكن توجيهها بالآتي:

حركة الترجمة إلى العربية لم تكن موجودة قبل الإسلام حتى تكون كتب أرسطو منارة يستنير بها علماء اللغة العرب، وكذلك لا يوجد ما يثبت أن هناك مؤلفات يونانية كانت تُدرَّس في البصرة[5] خلال القرنين الأول والثاني للهجرة دراسة تُمكِّن من اقتباس نظرياتها وفهمها بشكل يمكن من خلاله توطينها في المؤلفات العربية، وقد أكد هذا ما ذكره د: عبد الرحمن بدوي نقلا عن بول كراوس: إن الذي يبدو ثابتا هو أن أقدم ما تُرجم من مؤلفات أرسطو لم يتم نقله إلى العربية قبل منتصف القرن

(1) من أبرزهم ماركس وقويدي، وإبراهيم مدكور، وإبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، وأمين الخولي، وغيرهم. وسيتناول البحث أبرز مقولاتهم.

(2) ينظر: مدكور إبراهيم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد: 7، 1953، 340، وجيرهارد أندرس، المناظرة بين المنطق الفلسفي، والنحو العربي في عصور الخلفاء، مجلة تاريخ العلوم العربية، معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب،ج 1، ع 1، السنة الأولى، 1977م، 107، 108.

(3) تطلق الهيلينية على طابع الفكر والحضارة القديمة في العصر الذي بدأ من فتح الإسكندر للشرق، وانتهى بعصر الامبراطور اوغسطس، ويمتاز هذاالعصر بامتزاج الفكر اليوناني بالروح الشرقية، وهي حضارة تتجاهل ذاتية الأمم واستقلال بعضها عن بعض، وتضع بدل ذلك الإنسانية التي تسود بينها المساواة، فهي تمحو طابع القومية.ينظر: بدوي عبد الرحمن، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين، ألف بينها وترجمها: عبد الرحمن بدوي، 1940م، مكتبة النهضة المصرية، 4.

(4) الخولي، أمين، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961م، 72.

(5) لأن البصرة كانت مهد علوم اللغة بوجه عام والنحو على وجه الخصوص.

الثاني للهجرة، وأن المترجم ليس عبد الله بن المقفع (تـــــــ 145ه)[1]، الذي كان متخصصا في ترجمة الأعمال الأدبية، من مثل : كليلة ودمنة، وإنما ابنه محمد[2] المتوفى بعد 150 ه.

وإذا سلمنا بالقول الذي تبناه بعض الباحثين العرب وهو أن المنطق دخل الحضارة الإسلامية قبل مجيء الإسلام، ودليلهم في ذلك أن الفلسفة اليونانية انتقلت من أثينا إلى الإسكندرية ثم تسربت إلى الحضارة العربية فهذا مردود بقول أشهر فلاسفة العرب وهو الفارابي حين قال: " انتقل التعليم بعد ظهور الإسلام من الإسكندرية إلى أنطاكية، وبقي بها زمنا طويلا"[3]، أي أن هذا العلم كان في الإسكندرية وليس في العراق التي كانت مهد النحو، ولا تذكر المصادر التاريخية أي علماء قد قاموا بنقل هذه العلوم قبل الإسلام، إضافة إلى أنه لم يتم إتقان ترجمة العلوم اليونانية إلا على يد فيلسوف العرب: الكندي (تـــ نحو260ه)[4]، وهذا ما أكد عليه المستشرق: ماكس مايرهوف حيث قال: " وقد كان حقا بحسب ما نعرف أول مسلم أتقن علوم اليونان إلى حد يدعو إلى الدهشة"[5] وقد تناول مختلف العلوم كالطب والفلسفة الأرسطاطالية، وغيرها كثير.

ثم يعود ماكس مايرهوف ليقول: إنه من المعلوم أن المنطق وغيره من العلوم اليونانية انتقلت من الاسكندرية إلى الدولة الساسانية في بلاد فارس قبل الإسلام بزمن بعيد، ثم ترسخت في عصر الخلفاء عن طريق الترجمات السريانية والعربية، ولكن لا نملك وثيقة علمية تفيد بأن القرنين الأولين للهجرة كان فيهما انتقال ـــــــ خاصة ـــــــ لعلم المنطق من الإسكندرية إلى بغداد[6]، وفي حديثه هذا أكد أنه لا توجد مصادر تُثبت استفادة علماء اللغة الأوائل من التراث اليوناني، ونحن لا نجد أيا من المؤلفين الذين ألفوا كتبا في هذه الفترة الزمنية قد استفاد من المنطق اليوناني، فلماذا لا تذكر كتب التراجم عند الحديث عن سيرة الخليل وسيبويه أو من كانوا قبلهما من علماء اللغة أنهم درسوا كتب اليونان ونهلوا منها، ومن هم أساتذتهم الذين درسوا على أيديهم علوم اليونان، فهل غفل التاريخ كلّ هذه الأمور؟.

أما التشابه بين سيبويه وأرسطو في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وعدد من المسائل الأخرى فهذا يكفينا عناءه الفارابي حين يقول: " وما وقع في علم النحو من أشياء كثيرة مشتركة لألفاظ الأمم كلها فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي وضع النحو له، كقول النحويين من العرب: إن أقسام الكلام في العربية اسم، وفعل، وحرف، وكقول نحويي اليونانيين: أجزاء القول في اليونانية: اسم، وكلمة، وأداة، وهذه القسمة ليست إنما توجد في العربية فقط أو في اليونانية فقط، وإنما في جميع الألسنة، وقد أخذها نحويو العرب على أنها في العربية، ونحويو اليونانيين على أنها في اليونانية"[7]، ومسألة التشابه في ذات النتائج أمر شائع في مختلف العلوم؛ لأن طريقة التفكير والمنهجية المتبعة في دراسة مّا للغة مّا قد تكون هي ذاتها المتبعة في دراسةٍ للغة أخرى، وقد يتم الاهتداء إليها بالطبع والبديهة، وهو ما يمكن تسميته بالقياس الفطري[8]، وبالتالي تتوارد ذات الأفكار وذات النتائج؛ لأن وجود توازن أو تقارب بين مجموعتين من أو أكثر من المفاهيم لا يكون لوحده دليلا على التأثير والتأثر بينها، إلا إذا كانت مدعومة بمعطيات إضافية كالوثائق التاريخية، أو التلمذة، أو انتشار المصنفات المنقول

(1) ينظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، صادر صادر بيروت، 153/2.

(2) والعلماء على اختلاف كبير في هويته وصحة نسبة الترجمات إليه: ينظر تفصيل ذلك في فصل أعده المستشرق بول كروس بعنوان: التراجم الأرسطاطالية المنسوبة إلى ابن المقفع، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، 101ـــــــ 110.

(3) منقول عن عبد الرحمن بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، 61.

(4) تنظر ترجمته في الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين ط5، 2002م، 195/8.

(5) ينظر: بدوي عبد الرحمن، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية 59، 60.

(6) ينظر: جيرهارد أندرس، المناظرة بين المنطق الفلسفي، والنحو العربي، مجلة تاريخ العلوم العربية 1977م، ع1، مج 1، السنة الأولى، 111.

(7) الفارابي، أبو نصر، محمد بن محمد، تـــ 339ه، إحصاء العلوم، 1991، مركز الإنماء القومي، بيروت، 16.

(8) عبد القادر المهيري، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، 24.

عنها بحيث يتمكن المتأثِّر من الاطلاع عليها والاقتباس منها، وهذا الأمر مفقود في مرحلة سيبويه وسابقيه، وخلو كتاب سيبويه من التعليل لأقسام الكلام[1] دليل على أن هذه المسألة وأمثالها راسخة في الذهن مألوفة عند أهل اللغة وقد صارت شائعة، إضافة إلى أنها مسائل يمكن إدراكها والإجابة عنها بالاستقراء، وهو السبيل الذي اتبعه الأوائل عند وضعهم لقواعد اللغة، قال د: سلام عاشور: إن النحو العربي بين اتجاهين: الأول: أنه نظرية فُرضت على كلام العرب، والثاني: أنه نظرية استُنبِطت منه، ويضيف: إن مؤرخي العرب وكتّاب السير يؤكدون أن النظرية النحوية تم استنباطها من كلام العرب بعد الجمع والاستقراء[2]، وهو ما تحتاجه طبيعة اللغة، مثال ذلك تقسيم ابن جني وتعريفه لأقسام الكلمة، فقال: " فالاسم ما حسُن فيه حرف حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو، وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل وهذه امرأة، والفعل ما حسُن فيه (قد) أو كان أمرا .... والأمر ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره نحوك هل و بل"[3]، والمتأمل في هذه الضوابط التي وُضعت لكل قسم من أقسام الكلمة لوجدها مستقاة من طبيعة اللغة واستقرائها، ونجد تصريحا مهما لأبي حيان الأندلسي[4] (تـــــــ 745ه) يثبت من من خلاله أن كثيرا من التقسيمات اللغوية كانت قبل دخول المنطق إلى العربية، من ذلك ما ذكره عند حديثه عن المشترك والمترادف قال: " وإنما أوردنا الكلام في هذا النوع لنبين أن النحويين تكلموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية وتقسيمهم ما قسموا"[5]

وبالنظر إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف نجد الكثير من الشواهد على اعتماد النحاة في أحكامهم على طبيعة اللغة، من ذلك الخلاف الحاصل في مسألة نعم وبئس: أهما اسمان أو فعلان، ودليل الكوفيين على أنهما اسمان: دخول حرف الجر عليهما، ودليل البصريين: لحاق ضمائر الرفع لهما[6].

فهذه الحدود الفاصلة بين هذه الأقسام مردّها إلى خصائص اللغة ولا وجود لأي تعبير أو مصطلح يخص المناطقة، فنلاحظ الاعتماد على السياق الذي تأتي فيه الكلمة، والحكم ناشئ من النص لا من خارجه، أما التقسيمات فليست حِكرا على أي علم دون الآخر، وبالتالي يتضح قد تكون النتائج واحدة في مسألة مّا، ولكن السبيل إلى هذه النتائج قد يختلف، كما أن المنطق عامّ تتساوى في تناوله جميع اللغات، بخلاف النحو؛ فإنه يتم وضع قواعده، ومصطلحاته، وأدلته، ونظامه بحسب اللغة المراد التقعيد لها فقط.

ولكن هذا لا يمنع من وجود تحليلات وجدالات نحوية كانت بعيدة عن طبيعة اللغة، واستخدم فيها بعض النحاة الأشياء الحسية للاستدلال على ما ذهبوا إليه، ففي المسألة الخامسة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف عند الاستدلال على أن الابتداء يرفع الخبر بواسطة المبتدأ قال: فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا"[7]، ومثل هذه التحليلات قد دخلت النحو متأخرة بعد بعد أن صار تعلم علوم الجدل (المنطق والفلسفة) متاحا وشائعا، حتى أصبح المنطق عند بعض النحاة أداة من أدوات النحو،

(1) سيبويه، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر، 180ه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 3، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1/ 12.

(2) ينظر:عاشور، سلام عبد الله محمود، من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة غزة، مج 22، ع 2، 2014، 59.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، تـــ 392ه، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، د ط، د ت، ص 8.

(4) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبوحيان الأندلسي، تنظر ترجمته في بغية الوعاة: 1/280-283.

(5) ابو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، د ت، 1/64.

(6) الأنباري أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، تـــ 577ه، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، 2003م، 1/ 81.

(7) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/39، 40.

وصاروا يعتمدون في مؤلفاتهم على نظرياته ومقولاته، من ذلك المقولة المشهورة التي قالها أبو علي الفارسي (تـــــ377 ه)، عن الرماني (تـــــ 384 هـــ): " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[1]، وقد رجّح السيوطي ما قاله أبو علي الفارسي وناصره، مستدلا بأن النحاة الأوائل مرورا بالخليل وسيبويه ومن عاصرهما، ومن جاء بعدهما بدهر لم يكونوا يُدخلون المنطق ونظرياته في النحو ولم يرهقوه بالفرضيات والجدالات التي تكون بعيدة عن سياقات اللغة ونصوصها، حيث قال:" ومتى عهد الناس أن النحو يُمزج بالمنطق؟ وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يُعهد فيه شيء من ذلك"[2]، وفي هذه المقولة الصريحة ردٌّ كافٍ على القائلين بأن النحو العربي نشأ معتمدا على المنطق اليوناني، وهي صادرة عن السيوطي أحد أعلام الحضارة الإسلامية، وله اطلاع ومشاركة واسعة في مختلف علوم اللغة، والتاريخ، والشريعة، وفي حديثه جزْم بأن العرب أنشأوا نحو لغتهم بعيدا عن المنطق اليوناني.

المبحث الثاني: العلاقة بين النحو والنطق:

بعد الحديث عن أثر المنطق في نشأة النحو، وإلى أي مدى كان ذلك صحيحا نلج إلى مرحلة أصبح المنطق فيها أمرا جليا وواضحا في الثقافة العربية، تبدأ هذه المرحلة من نهاية القرن الثالث الهجري، وامتداد القرن الرابع، فلقد تضايق بعض النحويين من إقحام المنطق في صناعتهم، كمقولة السيرافي السابقة عن الرماني، كما قلل بعض المناطقة كمتى بن يونس(تـــــ 328ه)[3] من أهمية النحو وجدواه، وهناك من استوعب حدود **التقاطع** بين العلمين كالفارابي وغيره[4]، فمثلا نجد الفارابي يقسم يقسم الألفاظ التي تتكون منها الجمل تقسيما يشابه تقسيم النحاة، فهي: اسم وكلِم وهو الفعل، وحرف، يقول: " والكلِم هي التي يسميها أهل اللسان العربي الأفعال، ومنها ما هو مركب من الأسماء والكلم ... والمركب من الأسماء والكلم منه ما هو مركب من اسمين، مثل قولنا: زيد قائم، ومنه ما هومركب من اسم وكلمة، مثل: زيد يمشي"[5]

وصدى هذه التنازع امتد إلى أن وصل حد المناظرة بين علماء العلمين، كما حصل بين يونس بن متى والسيرافي[6]، ونحاول هنا بيان أبرز نقاط الالتقاء والافتراق بين الفنين:

يقول الفارابي: " وهذه الصناعة تناسب صناعة النحو، ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات"[7]، يتبين يتبين من هذا القول أن صناعة المنطق تهدف إلى تحصيل التمييز لدى الإنسان في أفعاله وأقواله، ومعقولاته، حتى لا يفعل إلا الخير في كافة أفعاله، ولا يسلك إلا الصواب في كل ما يعقله ويعتقده، ولذا شبه المناطقة القوانين المنطقية بالموازين والمكاييل، فالمنطق سند للإنسان حتى لا يقع في الفوضى الفكرية الحاصلة من حوله، قال الغزالي (تـــــ 505 هــ): " فعلم المنطق هو

(1) السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911ه، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت لبنان، 2/ 181.

(2) المصدر السابق: 2/ 181.

(3) تنظر ترجمته في: كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى دار إحياء التراث، دط، د ت، 176/8.

(4) ينظر:الهلالي حسين، الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع 54، 2006، 67.

(5) أبو نصر الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق وتقديم: محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق بيروت، 41، 42.

(6) هي مناظرة طويلة تحتاج بحثا مستقلا لدراستها وقد قام باحثون كثر بمناقشتها وشرحها، وقد ذكرها كاملة الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1993م، 2/ 894 – 908. والتوحيدي أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، 2003، ط1.، 99 – 116، وممن تناولوها بالدرس المستشرق: جيرهارد أندرس في بحث نشره في مجلة تاريخ العلوم العربية بحلب،ع1، 1977م، بعنوان: المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء.

(7) الفارابي، إحصاء العلوم، 13.

القانون الذي يُميّز به صحيح الحد والقياس عن فاسدهما، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينيا، **وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها**، وكل ما لم يوزن بالميزان لم يتميز فيه الرجحان من النقصان"[1].

أما النحو فهو الآلة التي يمكن بها تمييز صحيح الكلام من خطئه، والعلم بصواب العبارة التي هي مخبرة للسامع عما يدور في عقل المتكلم، لذا يقال: إن فلانا منطقه حسن، ولا يراد بذلك علم المنطق[2]، بل يراد به حسن حديثه، وطريقة تسلسل أفكاره، ووضوح ما يريد إيصاله إلى السامعين، كما تعجبت الملائكة من حسن منطق لقمان[3]، قال الفارابي: " وقوة الذهن إنما تحصل متى كانت لنا قوة بها نقف على ما هو باطل أنه باطل بيقين فنجتنبه، ونقف على الباطل الشبيه بالحق فلا نغلط فيه، ونقف على ما هو حق في ذاته وقد أشبه الباطل فلا نخدع عنه، والصناعة التي بها نستفيد هذه القوة هي صناعة المنطق"[4]، ولذا فهو يفضل صناعة المنطق على سائر العلوم، يقول: " فيلزم ضرورة أن تكون العناية بهذه الصناعة تتقدم العناية بالصنائع الأخرى"[5]، وعلة ذلك برأيه أن العقل هو أهم جزء في الإنسان، والمنطق يقوم بتقويم العقل وإرشاده، فارتبط به، وبما أنه مرتبط بأهم شيء في الإنسان كانت له حينئذ مزية على باقي العلوم.

وهو ينفي التداخل بين الصناعتين[6]، يقول: " فأما أن تكون إحداهما هي الأخرى، أو أن تكون إحداهما داخلة في الأخرى فلا "[7]، ومن هنا يمكننا القول إن الفارابي ينظر إلى العلاقة بين النحو والمنطق على أنها علاقة بين الخاص والعام، فلكل لغة نحوها وقوانينها التي تضبط التكلم بها، في حين يهتم المنطق بالمعاني التي تتقاسمها العقول السليمة، وتشترك فيها جميع الأمم على مر العصور، وهذه العلاقة عبر عنها السجستاني (تـــ 380 ه) بقوله: هي علاقة بين المحسوس والمعقول، فجعل النحو الذي هو منطق عربي منطقا حسيا، والمنطق الذي هو نحو عقلي منطقا عقليا، وهما بذلك يتعاونان، فالنحو يتعامل مع الألفاظ وكأنها صارت شيئا ملموسا، والمنطق يناقش الأفكار في الذهن فهي أمر معقول لا محسوس.

وقد ذكر السجستاني فروقا أخرى بين النحو والمنطق فقال: " النحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيبا يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل، والشهادة في النحو مأخوذة من العرف، ودليل النحو طباعي، ودليل المنطق عقلي، والنحو مقصور، والمنطق مبسوط، والنحو يتبع ما في طباع العرب، وقد يعتريه الاختلاف، والمنطق يتبع ما في غرائز النفوس، وهو مستمر على الائتلاف، والحاجة إلى النحو أكثر من الحاجة إلى المنطق، كما أن الحاجة إلى الكلام في الجملة أكثر من الحاجة إلى البلاغة؛ لأن ذلك أول وهذا ثان، والنحو أول مباحث الإنسان، والمنطق آخر مطالبه"[8].

---

(1) الغزالي، أبو حامد محمد بنمحمد بن محمد الغزالي الطوسي، مقاصد الفلاسفة، حققه وقدم له: محمد بيجو، مطبعة الصبان، دمشق، ط1، 2000م، 21.

(2) ومن ذلك قوله تعالى: " وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ" من الآية 16 من سورة النمل.

(3) ينظر: ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم،حاشية القونوي على البيضاوي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 2001م، 15/ 193.

(4) الفارابي، أبو نصر، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق: د سحبان خليفات، مطبوعات الجامعة الأردنية، ط1، 1987م، 226، 227.

(5) المصدر السابق: 228.

(6) وقد نجد في بعض كتبه مقارنات يبين فيها بعض المصطلحات عند النحويين وعند المنطقيين، والنتيجة أن بينهما تشابها من ناحية أو أخرى، كما في في مصطلح الإضافة (وسماه النسبة) فيرى أن استعمالها في المنطق أعم من استعمالها في النحو، ولكن يشتركان في المعنى الأصلي للنسبة، ينظر: الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، حققه وقدم له محسن مهدي، طبعة دار المشرق لبنان، ط2، 1990. 85.

(7) نفسه: 231.

(8) التوحيدي، أبو حيان، المقابسات: 171.

المطلب الثالث: النحو والمنطق بين الألفاظ والمعاني:

رأى بعض المناطقة أن النحو العربي يهتم بالألفاظ ولا يدرس المعاني، وهذا مما يجعل النحو ناقصا – حسب رأيهم – ولا يعدو كونه أداة لضبط الكلمات بالشكل فهذا مرفوع وذاك منصوب إلى غير ذلك من الضوابط الإعرابية، ومن أبرز من تبنوا هذا الرأي يحيى بن عدي[1] (تـــــ 364 ه) تلميذ الفارابي، قيل عنه: إنه من تولى رئاسة المنطق في زمانه، وقد ذكر مقدمة منطقية مفادها أن كل صناعة[2] لابد لها من شيئين : موضوع تعمل فيه، وغرض تقصد إليه، وقام بتطبيق هذه المقدمة على النحو والمنطق فتوصل إلى أن موضوع صناعة النحو هو الألفاظ، ذلك أن صناعة النحو تفعل فعلها في الألفاظ كما أن النجارة تفعل فعلها في الخشب، فيتحول إلى صورة السرير أو الباب، أما غرض أي صناعة فهو الشيء الذي إذا انتهت إليه سكنت عن حركتها، كالطب وهو صناعة وغرضه الصحة، فإذا انتهت إلى صحة الإنسان سكنت عن حركتها، فلا يغلطنك قصد النحويين بالألفاظ الدالة على المعاني وإيجابهم فتحا أو ضما أو كسرا أو غير ذلك أنه من قِبَل المعاني التي تدل عليها، فهم يرفعون الألفاظ الدالة على الفاعلين، وينصبون الدالة على المفعولين مما يوهم بأن قصد صناعة النحو هو المعاني، ولو كانت المعاني هي أغراض النحاة وغايتهم لوجب أن تكون المعاني هي ما يُحدثه النحوي ويعمل فيه – أي ذات محمد وذات علي في مثل: أحب محمدٌ علياً – لا الألفاظ، ولكنا نرى أن عمل النحوي واقع على اللفظ فقط، ومن أدلة ذلك أيضا أن بعض الكلام قد لا يكون معربا ومضبوطا بالشكل ولكنا نفهم معناه، مثل: كان زيدًا في الدار، بنصب زيد ورفع الدار لكان السامع قد فهم المعنى كما لو أُعرب على القياس، فهاتان الصناعتان مختلفتا الموضوعين والغرضين، فموضوع المنطق هو الألفاظ الدالة لا الألفاظ على الإطلاق، وموضوع النحو هو الألفاظ الدالة وغير الدالة لا الدالة فقط، وغرض المنطق تأليف الألفاظ الدالة تأليفا يحصل به الصدق، وغرض صناعة النحو تحريك الألفاظ وتسكينها بحسب تحريك العرب وتسكينها إياها [3].

وقد وافقه أيضا تلميذه السجستاني فقال: " النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي، وجلّ نظر المنطقي في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي كالحلل والمعارض، وجلّ نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي كالحقائق والجواهر"[4].

ولكن ما مدى التسليم بما ذكراه؟ فالظاهر أن الألفاظ هي موضوع النحو، ولكن علم النحو لا يضبط الألفاظ بتحريك أو بتسكين إلا عندما تكون في جمل، وبالتالي فبعض الألفاظ يختلف معناها عندما يُتم النحوي صناعته فيها، فوظيفة النحو هي وضع قانون تأليف الكلام، وكيف تتركب الكلمة مع الكلمة لتصيرا جملة، والجملة مع الجملة نصّا متناسق المعنى مضبوط الإعراب[5]، إضافة إلى أن ضبط أواخر الكلمات هو ما يلفت انتباه النحاة؛ لكثرة تغير الأواخر، أما بالنسبة لفهم السامع مراد المتكلم دون إعراب وضبط بالشكل فهذا لا يتأتى إلا في مثل المثال الذي ذكره وما يشبهه: (كان زيدا في الدار) وعلة ذلك وجود قرائن تبين المعنى، فالكينونة وحرف الجر والدار تفيد مجتمعة بكون زيد في الدار، أما لو قلنا: ضرب أبوك أخوك ولم نضبط الأب أو الأخ لما تيسر معرفة الضارب من المضروب[6].

(1) تنظر ترجمته في كحالة، معجم المؤلفين: 13/ 211، والزركلي، الأعلام: 8/ 156.

(2) عرف الصناعة بأنها: قوة فاعلة في موضوع مّا مع فكر صحيح نحو غرض من الأغراض، 40.

(3) ينظر: يحيى بن عدي، تبيين الفصل بين صناعتي المنطق والنحو، مجلة تاريخ العلوم العربية، ع 1، مج 2، 1972، طبعة معهد التراث العلمي بحلب، 41 – 50.

(4) الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، 87.

(5) ينظر: د الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت،لبنان، ط1، 2003م، 21.

(6) ينظر: إبراهيم أحمد عمر، صناعتا المنطق الفلسفي والنحو العربي أتتفصلان؟ مجلة كلية الآداب/ جامعة الخرطوم، 22– 24.

أما مقولة السجستاني فلها في التوسط في الحكم على الصناعتين نصيب كبير؛ ذلك أنه يوجب على النحوي ألا يهمل المعنى، وإن كان اختصاصه اللفظ، وعلى المنطقي ألا يهمل اللفظ مع أن المعنى هو الذي يتولد أولا في العقل، فهما من هذه الناحية يتكاملان، فالمعانى محتاجة إلى ألفاظ تتقولب فيها كي تظهر بالصورة المثلى.

ولكن نلحظ أنه بعد مجيء الفارابي فضّل التآلف بين العلمين وليس التصادم، وأراد بناء دولة إسلامية صالحة يتبين للباحث أن عصر التعاون والانسجام بين العلمين صار جليا، فكل علم له اختصاصه ومنهجه، فالنحو يقوِّم عبارة المنطق، والمنطق اتخذه الكثير من النحاة سبيلا لوضع منهجية مؤلفاتهم كما ذكر غير واحد من العلماء والمؤرخين إن أبا بكر بن السراج[1] (تـــ 316ه) كان قد تدارس هو والفارابي كل منهم أخذ من علم الآخر، ولذا ألف كتابه (الأصول في النحو) بطريقة تبويب لم يألفها الدرس النحوي[2]، والكتاب مأخوذ عن كتاب سيبويه، وهذا التبويب استفاده من دراسته للمنطق، حتى قيل: إن سبب تحرر ابن السراج من آراء المدرسة البصرية وقبوله لبعض آراء الكوفيين هو نتيجة لدارسة المنطق أيضا[3]، قال القفطي نقلا عن المرزباني: " صنف ابن السراج كتابا فى النحو سماه الأصول انتزعه من أبواب كتاب سيبويه، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم؛ فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتّبه"[4]، وهذا من أكبر الأدلة على أن ظاهرة التنازع بدأت تخبو جذوتها وتنطفئ شرارتها بين العلمين، حتى أن الفارابي عدّ علمي النحو والمنطق آلتي الحكمة، واجتماع ابن السراج مع الفارابي ركّز الصلة بين علوم النحو واللغة من جهة، وعلوم المنطق والفلسفة من جهة أخرى[5]، وعندما سأل أبو حيان التوحيد أبا سليمان السجستاني عن إعانة أحد العلمين للآخر؟ فأجابه بصرامة: نعم، وأي معونة ؟.

المبحث الرابع: دراسة تطبيقية على حاشية القونوي على البيضاوي.

بعض المؤلفات النحوية اشتُهرت بأسلوبها المنطقي البيِّن، سواء من خلال تناولها للعلل النحوية، أو التوغل في تفسير بعض الظواهر النحوية حدّ الإفراط، وذلك باستعمال ألفاظ المناطقة واصطلاحاتهم، والاتكاء على نظرتهم للنحو كما في قضية النسبة (الإسناد)، والرماني في شرحه لكتاب سيبويه يمثل هذه الفئة، وقد قام بعض النحاة بالتحذير مما حواه شرح الرماني للكتاب، فقد نقل أبو حيان الأندلسي عن بعض مشائخه أنهم يقولون: إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما[6]، ومن أبرز الذين نهجوا هذا النهج الكيشي (تـــ 695 ه)[7] حيث ألف كتابا سماه: الإرشاد إلى علم الإعراب، وقد تفنن في اتباع منهج المناطقة المناطقة واصطلاحاته، وكأني به أراد بهذا الصنيع وضع نموذج للمؤلفات النحوية يتّبع الغموض سبيلا لا الإيضاح، والإبهام دليلا لا الإفصاح، فمن أول الكتاب إلى آخره يرى القارئ تلمُّس الكيشي للمفردات المنطقية والفلسفية، فقال في حد الكلمة مثلا: " هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع، فاللفظة جنس ذكر لتقييد الذات، والدالة فصل عن المهملات، وبالوضع عن الدلالة العقلية، كدلالة الصوت على المصوّت، وعن الدلالة الطبيعية كلفظة أخ على الألم، ومن زعم أن اللفظة احتراز عن الإشارة

(1) تنظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة: 1/ 110.

(2) حتى قيل : إن النحو كان مجنونا فعقله ابن السراج، ينظر المصدر السابق: 1/ 109.

(3) ينظر: جيرهارد أندرس، المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء، 117.

(4) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف تـــ 646 ه، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1982م، 3/ 149، ولكن المرزباني عزا موافقته لآراء الكوفيين والأخفش ومخالفة البصريين هو أن ابن السراج كان قد ابتعد عن النحو وأقبل على الموسيقى.

(5) ينظر: مقدمة كتب الحروف للفارابي، 47.

(6) ينظر: الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،طبعة دار الشروق، عمان الأردن، ط 1، 2000م، 205.

(7) هو محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، شمس الدين، عالم مشارك في عدة فنون، ولد بكيش وتوفي بشيراز، ينظر: كحالة، معجم المؤلفين، 8/ 278.

بعضو مّا وعقد الحساب والنصبة مخطئ؛ لأن الجنس لا يُحترز به، وإلا كان فصلا لا جنسا"[1]، وقال مبينا سبب ظهور الإعراب على آخر الكلمات لا على أوائلها أو أوساطها: " لما كانت الذات في الوجود الغيبي ما لم تتم أجزاؤها لم تطرأ عليها الأحوال، وانسحب هذا الحكم على الوجود الذهني الدالّ عليه طبعا رُوعي في الوجود الفظي الدالّ على الذهني هذا الترتيب، فجُعل الإعراب الدالّ على أحوال الذات بعد تمام أجزاء الكلمة الدالة على الذات، وكذلك في الوجود الكتابيّ الدالّ على اللفظي بالوضع، ولو جُعل في الأول أو الأوسط لحصل قبل تمام الكلمة واختلت مراعاة هذه الحكمة"[2]، وقال في بحث أصالة إعراب الاسم:" والاسم إعرابه بالأصالة؛ لأنه يدل على الذات، والذات تختلف عليه الأحوال، فيستحق إعرابا ليدلّ عليها، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب فإنه يدل على الأحوال، والأحوال لا تطرأ على الأحوال، فلا يستحق إعرابا"[3].

وهناك فريق من النحاة أخذوا من المنطق طُرق التبويب السليمة، والتقسيمات التي تسهل عرض موضوعات النحو، وضم المسائل المشتركة تحت باب واحد، إلى غير ذلك مما يتيحه علم المنطق للدرس النحوي، ومن أبرز هؤلاء أبو بكر بن السراج كما مر، وغيره كثير.

أما القونوي (تـــــ1195 هــ) فقد كان عالما بالمنطق، وبالنحو معا، وقد قام بتدريس علوم اللغة المختلفة، وقد تجلت هذه المعارف في شرحه لتفسير البيضاوي، أحد أشهر التفاسير اللغوية، قال القونوي: " والمصنف كثيرا ما يتمشى على مصطلح الفلاسفة"[4]، وفي هذا تصريح بدرايته بالعلوم العقلية، فالبيضاوي لم يكن يصرِّح بأن هذا القول للفلاسفة إلا قليلا، وقد امتاز شرح القونوي بتتبعه لجل المسائل النحوية[5] الواردة لدى البيضاوي، والتوسع في التعليل لها، ومن المعلوم أن التعليل مرتبط ارتباطا وثيقا بالبراهين العقلية، فينبغي فيها إعمال العقل، وبذل الجهد الكبير في التحليل للوصول إلى التفسيرات المقنعة، والفهم الصحيح، وقد نُقل عن التاج الاسفراييني (تـــــ 684ه) أنه لا يفهم علل النحو إلا من نشط ذهنه للتسليم بالأمور العقلية مع فضل تدرّب واستقراء، والنحاة عموما يثلبون من لا يُعنى بالعلل العقلية، فقد أخذوا على ثعلب أنه ليس ممن ينشط في القياس[6].

وبالنظر إلى حاشية القونوي على البيضاوي لا نجد إيغالا في ورود المصطلحات المنطقية والفلسفية، ولم يحذُ حذو المناطقة في التحليل والاستنتاجات إلا في بعض المواضع[7]، وأرى أن موقفه كان يتسم بالوسطية، وينحو منحى الاعتدال في الاستنباط، ففي ففي كثير من التحليلات والتعليلات نتلمس وصفية اللغة، والبعد عن الجدل الذي يرتكز على المنطق، إلا أننا قد نجده في بعض المسائل يستخدم جميع التصورات الممكنة للمسألة الواحدة، والذهاب إلى تعليل كل وجه محتمل، مستعينا بأشهر مصطلحات المناطقة مثل الجوهر، والعرض، والماهية، والماصدق، والموضوع والمحمول، والمنطوق والمفهوم، والجنس والنوع[8]، والجزئي والكلي، ويقوم بتفسيرها وشرحها، بل إنه في بعض الأحيان يشرح المسألة ويعرضها ويذكر الآراء الواردة فيها ثم يعقب بأن هذا الفهم مبني على اصطلاح النحاة، وتكون ذات المسألة مبنية على اصطلاح المناطقة من وجهة نظر أخرى، وذلك

(1) الكيشي، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي، 1987م، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: د عبد الله البركاتي، و د: محسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 69، 70.

(2) المصدر السابق: 79.

(3) المصدر السابق 82.

(4) المصدر : القونوي حاشية على البيضاوي، 4/ 112.

(5) قام القونوي بشرح وتفسير جل القضايا اللغوية النحوية والصرفية والبلاغية والمعجمية وغيرها، ولكن هذا البحث ينظر في المسائل النحوية فقط.

(6) ينظر: ملخ، نظرية التعليل، 213.

(7) وهي ليست كثيرة غالبة على طابع الكتاب مقارنة مع حجم الكتاب وسعته.

(8) ينظر: القونوي، حاشية على البيضاوي، 16/ 131.

كما في تقدير فاء الجزاء والشرط وجوابه[1] في قوله تعالى من سورة البقرة (آية 29): { **فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فيه منْ رُوحي فَقَعُوا لَهُ سَاجدينَ}**، والقونوي مهتم بالدليل العقلي كثيرا، ويرى أنه مقدم على الدليل النقلي، قال: " الدليل العقلي مقدم على الدليل النقلي؛ إذ لولاه لما ثبت الدليل النقلي"[2].

وقد يقوم بشرح القضية النحوية على طريقة المناطقة كالحديث عن ضمير الفصل "هم" حيث ذكر البيضاوي أنه ضمير فصل يفصل الخبر عن الصفة، ويؤكد النسبة، قال القونوي: إن مصطلح النسبة مصطلح منطقي، فهو يربط الوصف المحمول بالموضوع، (المسند بالمسند إليه) وعندها تصبح القضية ثلاثية، وإذا حُذف اعتمادا على شعور الذهن بمعناه تكون القضية ثنائية، فإذا ذُكر كان تأكيدا للنسبة الحكمية لما فيه من زيادة الربط، فهو رابطة في صورة الاسم، إلا أن الظاهر من كلام المصنف[3] أنه سار على اصطلاح المنطقيين من أنه موضوع للدلالة على النسبة[4].

ومن استخدامه لمصطلحات المناطقة ومفاهيمهم قوله في بيان المراد من (النجم الثاقب) قال: سواء كان المراد به الجنس أو النجم المعهود بوصف عام وهو الطارق، وهو الذي يجيء في اليل، وعمومه هنا بحسب المفهوم لا بحسب الما صدق[5].

ومما يلاحظ أيضا أنه قد يقوم بشرح بعض المصطلحات المنطقية التي يكون لها استعمال في المنطق والنحو على السواء، ويبين الفرق بين الاستعمالين، من ذلك مصطلح الجنس، فقال: هو مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، بخلاف النوع: فإنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق، وهو مذهب أهل الميزان[6] (المنطق)، أما عند أهل العربية فالدال على الجنس عامّ له وللنوع، لأن المراد بالجنس الماهية[7].

ولشدة تمكن القونوي من المنطق فإننا نجده في بعض المواضع من الكتاب يصف أقوال المناطة والفلاسفة المتعلقة باللغة معقدة غير ذات جدوى، فقال في مسألة كون لفظ (الرحمن) مصروفا أو ممنوعا من الصرف إنه غير منصرف لعدم وجود فعلانة، وهذه المسألة فيها الكثير من الأقوال والأدلة بين من يجوِّز الصرف وبين من يمنعه، قال: "وبحسب النظر الجليل والدقيق هو تدقيق فلسفي لا يُعبأ به عند أرباب العربية وأصحاب الأدبية، ولو فُتح باب هذا التدقيق لاختل كثير من القواعد المقررة"[8].

وقال في موضع آخر: " والقول بأنه قد يُحكم على الجملة الواحدة بالمحلية وعدمها باعتبارين ضعيف؛ لأنه مادام معربا ولو محلا فالقول بأنه لا محل له من الإعراب بعيد. بل ميل إلى تدقيق الفلاسفة"[9]، ومع أن مكانة المنطق من الفلسفة كمكانة النحو من اللغة، إلا أننا كثيرا ما نجد تحاملا من القونوي على الفلسفة لا نجده على المنطق، ومن تحامله على الفلاسفة قوله:" ألا ترى أن الفلاسفة في أكثر المواضع يوردون الشبهات، ويدّعون أنها من القطعيات؛ لابتلائهم بالجهل المركب ... فإن الزمخشري ومن قبله من رؤساء المعتزلة يتصدون لبيان مسالكهم الباطلة بالمزخرفات الفارغة زعما منهم أنها من البراهين اليقينية "[10]،

(1) المصدر السابق: 3/ 160.
(2) المصدر السابق: 1/ 241.
(3) أراد البيضاوي.
(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 531، 532.
(5) ينظر: المصدر السابق: 20/ 199.
(6) وسمي بعلم الميزان لأنه توزن به الحجج والبراهين.
(7) المصدر السابق: 6/ 130.
(8) المصدر السابق: 1/ 152.
(9) المصدر السابق: 6/ 209.
(10) المصدر السابق: 2/ 206، 207.

وقال في موضع آخر: "وهناك من التمحل الذي يكون أشبه بقواعد الفلاسفة "[1]، وقال أيضا: " إيراد خطرات الفلاسفة ودفع شبهات الفلاسفة أمر جيد شائع بين الأئمة الكرام"[2].

الخاتمة

ـــــــــــــــ يتبين للباحث من هذه الدراسة أن العلوم تتعاضد وتتآزر، ويخدم بعضُها بعضا، وأن المنطق ليس سببا في نشوء النحو العربي وليس إحدى ركائزه، ولكنه في طور من الأطوار استخدمه بعض العلماء لرسم حدود المسائل النحوية، ووضع ضوابط خاصة لكل باب.

ـــــــــــــــ هناك من النحاة من جنح عن طريقة تأليف النحاة فاتكأ على المنطق في مؤلفاته، مما زاد النحو غموضا، كالرماني والكيشي، ومن النحاة مَن كانت مؤلفاتهم مبنية على وصفية اللغة وقياساتها، بعيدة كل البعد عن مصطلحات المنطق وتصوراته، كمؤلفات ابن مالك وابن هشام، ومنهم من توسط بين المذهبين كالقونوي.

ـــــــــــــــ ـيجد الباحث أن القونوي كان ممن يستعين بالمنطق في تفسير العلل بكثرة، لأن العلل هي محل الجدل، والجدل أداته المنطق.

ـــــــــــــــ لم يكن القونوي يُسلِّم بكل مقولات المناطقة والفلاسفة، بل يميز بين ما يتماشى مع طبيعة اللغة وبين ما يتعارض معها، وهذا راجع إلى فكره المتمكن من العلمين.

ويرى الباحث أن كتاب القونوي محتاج إلى مزيد من الدراسة في هذا الجانب، وما ورد في هذا البحث ما هو إلا إنارة للطريق، وطبيعة البحث اقتضت الاختصار.

وبالله التوفيق

(1) المصدر السابق: 11/ 460.

(2) المصدر السابق: 3/ 333.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم أحمد عمر، صناعتا المنطق الفلسفي والنحو العربي أتنفصلان؟ مجلة كلية الآداب/ جامعة الخرطوم.
- ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: د نزار رضا، دار مكتبة الحياة بيروت، د ط، د ت.
- الأنباري أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، تـــ 577ه، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، 2003م.
- بدوي عبد الرحمن، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين، ألف بينها وترجمها: عبد الرحمن بدوي، 1940م، مكتبة النهضة المصرية .
- ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم، مطبوع مع حاشية القونوي على البيضاوي، تح: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 2001م.
- التوحيدي، أبو حيان، علي بن محمد بن العباس، المقابسات، تح: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، ط2، 1992م .
- التوحيدي أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، 2003، ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، تـــ 392ه، الخصائص، طبعة عالم الكتب بيروت، تح: محمد النجار، د ط، د ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، تـــ 392ه، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، د ط، د ت.
- جيرهارد أندرس، المناظرة بين المنطق الفلسفي، والنحو العربي في عصور الخلفاء، مجلة تاريخ العلوم العربية، معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب،ج 1، ع 1، السنة الأولى، 1977م.
- الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1993م.
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، د ت.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، صادر صادر بيروت.
- الخولي، أمين، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961م – الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين ط5، 2002م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تـــ 180ه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط 3، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911ه، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت لبنان.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، طبعة دار المعارف. د ط، د ت.
- عاشور، سلام عبد الله محمود، من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة غزة، مج 22، ع 2، 2014.
- الغزالي، أبو حامد محمد بنمحمد بن محمد الغزالي الطوسي، مقاصد الفلاسفة، حققه وقدم له: محمد بيجو، مطبعة الصبان، دمشق، ط1، 2000م.
- الفارابي، أبو نصر، محمد بن محمد، تـــ 339ه، إحصاء العلوم، 1991، مركز الإنماء القومي، بيروت.

– الفارابي، أبو نصر الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق وتقديم: محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق بيروت.
– الفارابي، أبو نصر، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تح: د سحبان خليفات، مطبوعات الجامعة الأردنية، ط1، 1987م.
– الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، حققه وقدم له محسن مهدي، طبعة دار المشرق لبنان، ط2، 1990.
– القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف تـــ 646 ه، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1982م.[1]
– القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، تـــ 1195 ه، حاشية على البيضاوي، ضبطه وصححه وخرّج آياته: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001م .
– كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى دار إحياء التراث، د ط، د ت.
– الكيشي، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي، 1987م، الإرشاد إلى علم الإعراب، تح: د عبد الله البركاتي، و د: محسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
– مدكور إبراهيم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 7، 1953.
الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،طبعة دار الشروق، عمان الأردن، ط 1، 2000م.
– المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع 10، 1973م.
– الهلالي حسين، الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع 54، 2006.
– الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت،لبنان، ط1، 2003م.
– يحيى بن عدي، تبيين الفصل بين صناعتي المنطق والنحو، مجلة تاريخ العلوم العربية، ع 1، مج 2، 1972، طبعة معهد التراث العلمي بحلب.